**كلمة قداسة البابا فرنسيس إلى المشاركين في دورة تكوينية تنظمها محكمة الروتا الرومانية للعاملين في مجال القانون**

*18 فبراير 2023*

ترجمة المكتب الإعلامي الكاثوليكي بمصر

أيها الإخوة والأخوات الأعزاء، صباح الخير وأهلا بكم!

أشكر العميد على كلماته الطيبة، وأحيكم جميعًا. وبعد ما قاله لا أدري ماذا أُضيف، فقد قال كل شيء وبشكل جيد، شكرًا جزيلًا! تندرج هذه المبادرة الخاصة بدورة تكوين العاملين في مجال القانون الكنسي، والعمل الرعوي ضمن الخدمات المتعددة التي تقدمها الكوريا الرومانية لدعم رسالة الكنيسة التبشيرية وفقًا لروح الدستور الرسولي أعلنوا البشارة.

يمكننا أن نتساءل: ما هي العلاقة بين دورة في القانون والتبشير؟ نحن معتادون على التفكير بأن القانون الكنسي ورسالة نشر البشرى السارة بيسوع المسيح واقعان منفصلان. لكن من الضروري أن نكتشف العلاقة التي تجمعهما ضمن مهام الكنيسة الواحدة. يمكننا القول بشكل أساسي: لا قانون بدون تبشير، ولا تبشير بدون قانون. فجوهر القانون الكنسي يتعلق بخيرات الشركة، وخاصةً بكلمة الله والأسرار. كل شخص وكل جماعة لها الحق في اللقاء مع المسيح، وتسعى القواعد والأعمال القانونية كلها إلى دعم أصالة وثمار هذا الحق في أي لقاء. لذلك فإن القانون الأسمى هو خلاص النفوس، كما يؤكد القانون الأخير من مجموعة الحق القانوني (راجع القانون 1752). وبالتالي يبدو أن القانون الكنسي مرتبطًا إرتباطًا وثيقًا بحياة الكنيسة، كأنه جانب ضروري منها، وهو جانب العدل في الحفاظ على الخيرات الخلاصية ونقلها. وبهذا المعنى، التبشير هو الالتزام القانوني الأساسي، سواء بالنسبة للرعاة أو المؤمنين كلهم. وهذا هو ما يميز، على سبيل المثال، بين الراعي وكاهن الدولة. فالراعي الأول، راعي الشعب، يذهب ليبشر، ويحقق هذا الحق الأساسي، أما كاهن الدولة فهو نوع من الكهنة الخاص بالبلاط، يمارس وظيفته، لكنه لا يُلبي حق الشعوب في أن ينالوا البشارة.

أيها الأعزاء العاملون في مجال القانون الكنسي، ربما تتذكرون كلمات قداسة البابا بندكتس السادس عشر التي وجهها إلى الإكليريكيين. لقد قال: «تعلموا أيضًا أن تفهموا، أجرؤ على القول، وأن تحبوا القانون الكنسي في ضرورته الجوهرية وأشكال تطبيقه العملي، فالمجتمع الخالي من القانون هو مجتمع خالٍ من الحقوق. والقانون شرط من شروط المحبة»[[1]](#footnote-1). إن عملكم يتعلق بالقواعد، والإجراءات، والعقوبات، لكن يجب ألا تتجاهلوا الحقوق، وأن تضعوا الأشخاص في مركز عملكم. هذه الحقوق ليست مطالب تعسفية، بل خيرات موضوعية هدفها الخلاص، يجب الاعتراف بها وحمايتها، دون أن ننسى احترام الخيرات الطبيعية داخل الجماعة الكنسية. وبما أنكم محبين القانون، فأنتم تتحملون مسؤولية خاصة في نشر حقيقة العدالة في حياة الكنائس الخاصة: هذه المهمة هي أعظم مساهمة في التبشير.

في هذا المنظور، أنتم مدعوون إلى معرفة الأحكام القانونية ومراقبتها بأمانة، مع مراعاة الخيرات المعنية دائمًا، كما هو ضروري لتفسير تلك الأحكام وتطبيقها بعدالة. ليست رسالة خبير القانون هي استخدام إيجابي للقوانين للبحث عن حلول مُريحة للمشكلات القضائية أو محاولة تحقيق بعض التوازنات. وهكذا، فإن عمله يخدم أي مصلحة أو يحاول حصر الحياة في قوالب شكلية بيروقراطية تتجاهل الحقوق الحقيقية. علينا ألا ننسى المبدأ الأعظم، وهو مبدأ التبشير: فالواقع أسمى من الفكرة، وأن ما هو ملموس في الحياة أسمى من ما هو شكلي، والواقع دائمًا أسمى من أي فكرة، وهذا الواقع يجب أن يُخدم بالقانون. تظهر عظمة عملكم من خلال رؤية تُطبق فيها القواعد القانونية، دون نسيان العدالة في كل حالة فردية، من خلال فضائل الحكمة القانونية التي تميز الحق الملموس. الانتقال من العام إلى العام الملموس والملموس، هذا هو طريق الحكمة القضائية. لا يتم الحكم أو تقديم مساعدات قضائية من خلال توازن أو اختلالات، بل من خلال هذه الحكمة. يتطلب الأمر علمًا وقدرة على الإصغاء، والأهم من ذلك، أيها الإخوة والأخوات يتطلب الأمر الصلاة من أجل إصدار أحكام جيدة. وبهذه الطريقة، لا نتجاهل الاحتياجات المشتركة للخير العام المتعلقة بالقوانين أو الشكليات اللازمة للأعمال، لكن يوضع كل شيء في إطار خدمة حقيقية للعدالة.

لقد أدرجتم إدارة العدالة بشكل مناسب في سياق العمل السينودسي للكنيسة. في العام الماضي، تحدثت عن السينودسية التي تتأصل في عملية بطلان الزواج[[2]](#footnote-2). وينطبق الأمر نفسه على المشاركين كلهم في الإجراء المتعلق بمنح التفسيح من الزواج المقرر غير المكتمل. يجب عيش الروح السينودسية في كل مهمة قانونية تقومون بها. فالسير معًا، مع الإصغاء المتبادل، والتضرع إلى الروح القدس شرط أساسي لكي تكونوا عاملين صالحين. والتعبير الملموس عن ذلك هو الحاجة إلى طلب النصيحة، واللجوء إلى رأي من لديه علم وخبرة أفضل، مع تلك الرغبة المتواضعة والثابتة في التعلم دائمًا لخدمة الكنيسة بشكل أفضل في هذا المجال. ومن سينصحك هو الروح القدس: عليك أن تطلب النصيحة ليس لتفسير قانوني محدد فقط، للحصول على توازن؛ لا، أُطلب النصيحة لتلقي الإبداع الذي يمنحه لك الروح القدس، بهبة النُصح، في كل مرة تصدر فيها حكم. هذا ما يهم.

أيها العاملون في العمل الرعوي الأعزاء، أتوجه إليكم، وأنا سعيد بمشاركتكم في هذه الدورة. إنطلاقًا من البرائتين البابويتين *القاضي الرحيم، ويسوع العطوف والرحوم*، إزداد الوعي بين التفاعل بين العمل الرعوي والمحاكم الكنسية، والتي تُحسب أيضًا كأجهزة رعوية. من ناحية أخرى، لا يمكن للعمل الرعوي المتكامل أن يتجاهل المسائل القانونية المتعلقة بالزواج. يكفي أن نفكر على سبيل المثال، في مهمة منع بطلان الزواج خلال المرحلة السابقة للاحتفال، وكذلك مرافقة الأزواج في حالات الأزمة، بما في ذلك التوجه نحو المحاكم الكنسية عندما يكون من المحتمل وجود سبب لبطلان الزواج، أو تقديم النصيحة لبدء منح تفسيح غير الاكتمال من ناحية أخرى، لا يمكن للعاملين في المحاكم أن ينسوا أبدًا أنهم يتعاملون مع مسائل لها أهمية رعوية كبيرة، لهذا يجب أن تكون الحقيقة والتمكن من الوصول إلى القضاء وسرعة إصدار الأحكام بشكل حذر، ما يوجه عملهم إلى عدم تجاهل ضرورة عمل كل ما يمكن من أجل المصالح بين الأطراف أو التأكيد على اتحادهم، كما ذكرت سابقًا في الدائرة أثناء حديثي إلى الروتا في العام الماضي. كما قال القديس يوحنا بولس الثاني: «إن العدالة الحقيقية في الكنيسة، التي تحركها المحبة، وتنظمها العدالة تستحق دائمًا صفة الرعوية»[[3]](#footnote-3) في وسط القطيع، مع رائحة القطيع، وبحثًا عن تقدم القطيع.

أيها الإخوة والأخوات الأعزاء، هذه هي الاعتبارات التي أوكلها إليكم، واثقًا في روح الأمانة التي تحرككم، والجهود التي تبذلونها في تنفيذ قوانين الكنيسة، وفي البحث عن خير شعب الله الحقيقي. أوكل إلى العذراء مريم مرآة العدل، كل واحد منكم، وأوكل عملكم اليومي. أبارككم من قلبي، ومن فضلكم لا تنسوا الصلاة من أجلي. شكرًا!

1. (Lettera ai seminaristi, 18 ottobre 2010, n. 5). [↑](#footnote-ref-1)
2. (cfr Discorso alla Rota Romana, 27 gennaio 2022). [↑](#footnote-ref-2)
3. (Discorso alla Rota Romana, 18 gennaio 1990, n. 4). [↑](#footnote-ref-3)